الانتماء الوطني أمانة ومسؤولية.. والخيانة جريمة وسقوط أخلاقي

بقلم:
د. زكريا الخنجي

الوطن ليس مجرد بقعة جغرافية يولد عليها الإنسان أو يعيش فيها، بل هو كيان معنوي يتجاوز الأبعاد المادية ليلامس جوهر الوجود البشري، مشكلاً إطارًا للهوية والانتماء، ومحددًا للعلاقات الاجتماعية والسياسية والأخلاقية. يتشابك في هذا المفهوم روابط الولاء والتضحية، وتتجسد فيه آمال الأفراد وتطلعات الجماعات نحو الاستقرار والتقدم.

وفي المقابل، تبرز ظاهرة خيانة الوطن كواحدة من أخطر التحديات التي تهدد كيان الدول والمجتمعات، لما لها من تداعيات كارثية على الأمن القومي، والتماسك الاجتماعي، والمستقبل الحضاري للأمم. إن فهم هذه الثنائية المعقدة -فلسفة الوطن وخيانة الوطن- يتطلب مقاربة معرفية عميقة ومتعددة الأبعاد، تستوعب التراكم الفلسفي الغربي الذي تناول قضايا الدولة والمواطنة والولاء، وتستلهم الرؤى العميقة والتأصيلات الشرعية للفكر الإسلامي الذي أرسى قواعد العدل والأمانة والوفاء بالعهود.

فلسفة الوطن في الفكر الغربي والشريعة الإسلامية

تطور مفهوم الوطن في الفلسفة الغربية عبر مراحل تاريخية متعددة، متأثرًا بالتحولات السياسية والاجتماعية والفكرية. وتُعد نظريات العقد الاجتماعي من أبرز المحاولات الفلسفية لتفسير نشأة الدولة وتبرير سلطتها، ومن ثم تحديد أساس الولاء للوطن.

قدم كل من المفكرين توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو تصورات مختلفة للعقد الاجتماعي، لكنها جميعًا اتفقت على أن الدولة تنشأ بموجب اتفاق ضمني أو صريح بين الأفراد، يتنازلون بموجبه عن جزء من حريتهم الطبيعية مقابل تحقيق الأمن والاستقرار.

فجان جاك روسو -مثلاً- في كتابه العقد الاجتماعي، يقدم تصورًا جميلاً للولاء؛ إذ يرى أن الأفراد يتنازلون عن حقوقهم الفردية للإرادة العامة، وهي ليست مجرد مجموع الإرادات الفردية، بل هي التعبير عن المصلحة المشتركة للمجتمع ككل. والولاء للوطن، في منظور روسو، هو ولاء لهذه الإرادة العامة، وهو ولاء للمواطنة الفاعلة والمشاركة في صياغة القوانين التي تحكم المجتمع.

أما في الفكر المعاصر فإن فلسفة المواطنة والانتماء تطورت لتشمل أبعادًا أوسع، تتجاوز مجرد العلاقة القانونية بين الفرد والدولة. فظهرت مفاهيم مثل المواطنة الليبرالية التي ترتكز على الحقوق الفردية والحريات، والمواطنة الجمهورية التي تؤكد المشاركة السياسية والفضائل المدنية، والمواطنة المتعددة الثقافات التي حاول الفيلسوف الكندي (ويل كيملشكا) تأصيلها، التي تسعى للتوفيق بين الولاء للدولة القومية والاعتراف بالهويات الثقافية الفرعية داخل المجتمع.

ويُنظر إلى الولاء للوطن في الفلسفة المعاصرة كفضيلة أخلاقية، كما تشير موسوعة ستانفورد للفلسفة، حيث يتشكل الولاء بالمثابرة في الارتباط الذي يصبح فيه الفرد ملتزمًا تجاه الكيان الوطني. هذا الولاء ليس مجرد التزام قانوني، بل هو شعور عميق بالانتماء والمسؤولية تجاه المجتمع والدولة.

أما في العقيدة الإسلامية فإن مفهوم الوطن يُعد مفهومًا فطريًا وإنسانيًا عميقًا، يتجاوز الأبعاد الجغرافية ليلامس الوجدان والعقيدة. وعلى الرغم من عدم وجود مصطلح (الوطن) بمعناه الحديث في النصوص التأسيسية للإسلام، فإن المعاني والدلالات المرتبطة به حاضرة بقوة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

ويُعتبر حب الوطن فطرة إنسانية أقرها الإسلام، ويتجلى ذلك بوضوح في حنين النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة المكرمة عند هجرته منها، وقوله: (والله إنك لأحب بلاد الله إليّ، ولولا أن أهلك أخرجوني منك ما خرجت)، هذا الحديث معناه مستقر شرعًا، ويؤكد مشروعية حب الأرض التي نشأ فيها الإنسان وارتبط بها وجدانيًا. كما أن القرآن الكريم يشير إلى مفهوم (الديار) و(الأرض) في سياقات متعددة، مبينًا أهميتها للإنسان كمسكن ومصدر للرزق والاستقرار.

ومن أبرز النماذج التي أرست مفهوم المواطنة والتعايش السلمي في الإسلام هي صحيفة المدينة، وهذه الوثيقة التاريخية، التي كتبها النبي صلى الله عليه وسلم بعد هجرته إلى المدينة المنورة، تُعد أول دستور في الإسلام، وقد حددت العلاقة بين سكان المدينة من المسلمين وغيرهم، وبينت الحقوق والواجبات المشتركة، وأرست مبادئ العدل والمساواة والتعاون في الدفاع عن المدينة، إذ تُظهر هذه الصحيفة أن الإسلام يؤيد مبدأ المواطنة القائمة على العيش المشترك والالتزامات المتبادلة، بغض النظر عن الاختلافات الدينية، ما يحقق المصلحة للفرد والمجتمع والأمة.

خيانة الأوطان أمر غير مقبول

تُعد الخيانة العظمى من أخطر الجرائم في الفلسفة السياسية والقانون، فهي لا تستهدف فردًا بعينه، بل تستهدف كيان الدولة والمجتمع ككل. فمن الناحية الفلسفية، يمكن تعريف الخيانة العظمى بأنها خرق للعقد الاجتماعي الذي يربط الأفراد بالدولة. فإذا كانت الدولة قد نشأت بموجب اتفاق ضمني أو صريح بين الأفراد لضمان الأمن والاستقرار، فإن أي فعل يقوض هذا الاتفاق ويضعف الدولة يُعد خيانة لهذا العقد الأساسي.

كما تُعتبر الخيانة العظمى جريمة ضد السيادة الوطنية، فالسيادة هي جوهر الدولة، وهي تعبر عن استقلالها وقدرتها على ممارسة السلطة داخل حدودها، بمعنى أن أي فعل يهدف إلى تقويض هذه السيادة، سواء بالتعاون مع قوى خارجية أو بالعمل على تقسيم الدولة من الداخل، يُعد اعتداءً مباشرًا على وجود الدولة واستقلالها.

أما من منظور أخلاقي، فتُعد الخيانة العظمى سقوطًا أخلاقيًا للفرد، فهي تمثل نقضًا للعهد، وغدرًا بالثقة التي أولاها المجتمع للفرد. هذا السقوط الأخلاقي يتجاوز مجرد المخالفة القانونية ليلامس جوهر القيم الإنسانية من الأمانة والوفاء والولاء.

وهذا يعني أن خيانة الوطن تُعد من أشد الجرائم خطورةً في أي مجتمع، فهي تمثل انتهاكًا للولاء والثقة التي تربط الفرد بوطنه. ولا يقتصر مفهوم الخيانة على الأفعال العسكرية أو التجسس، بل يمتد ليشمل أي تصرف أو فعل يضر بأمن الدولة واستقرارها، أو يسهم في تمكين أعدائها من السيطرة عليها أو استغلال مواردها.

وبناء على ذلك فإن الخيانة تُعد بجميع أشكالها من المحرمات القطعية في الشريعة الإسلامية، وتُعتبر من كبائر الذنوب، وقد ورد التأصيل الشرعي لحرمة الخيانة في نصوص صريحة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، بالإضافة إلى إجماع الفقهاء.

وفي الختام، يمكننا أن نقول إن الوطن والخيانة ليسا كفتي معادلة متساوية، فكفة الوطن دائمًا يجب أن ترجح، أما الخيانة فإنه يجب أن يكون معروفًا أنها ليست خيانة قطعة أرض ذات مساحة جغرافية، وإنما هي قرار خيانة بكامل الإرادة لكل القيم والمبادئ التي من المفروض أن يكون بيننا وبينها عقد وجداني قيمي قبل أن يكون بيننا وبينها عقد ورقي أو كلامي.

Zkhunji@hotmail.com

حقائق حول حرية الصحافة في عالم اليوم

بقلم:
نضال منصور ○

«الصحافة في خطر، وتتراجع عالمياً».. هذا أنسب تلخيص لواقع حرّية الإعلام، بمناسبة مرور اليوم العالمي لحرّية الصحافة في الثالث من مايو من كل عام. ويكشف تقرير منظّمة مراسلون بلا حدود المعلن في المناسبة أخيراً أنّ حرّية الصحافة تشهد أسوأ تراجع منذ ربع قرن، وأنّ أكثر من نصف الدول تُصنّف بيئة صعبة أو خطرة لممارسة العمل الإعلامي. بل أكثر من ذلك، يُظهر المؤشّر انخفاضاً كارثياً في نسبة عدد السكّان الذين يعيشون في بلدان وضع الصحافة فيها جيّد إلى أقلّ من 1% الآن، بعد أن كانت 20% عام 2002.

النتيجة المباشرة لذلك أنّ سبع دول من شمال أوروبا فقط ينطبق عليها هذا المعيار، بينما تعيش بقية بلدان العالم في بيئة إعلامية تتسم بالمخاطرة والتحدّيات. يمكن القول إنّ الصحافة تحتضر وتتدهور، ولا يمكن تخيّل وصف أكثر تعبيراً عن واقع الإعلام المأساوي، بعد أن قتلت دولة الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 260 صحفياً وصحفيةً في قطاع غزّة منذ بدء حرب الإبادة، والعالم يتفرّج، ولم تتحرّك حتى اللحظة آليات المساءلة الدولية والأممية بشكل فعّال لجلب قادة الاحتلال إلى العدالة، بعد أكبر مذبحة شهدتها الصحافة في التاريخ الإنساني.

الصحافة تتراجع في العالم، وهذه حقيقة، مع تمدّد اليمين الشعبوي الذي لا تستهويه الصحافة الحرّة، ولا تهمّه قيم الحرّية والحقوق. ويصبح الإعلام أكثر استهدافاً حين يكون رئيس البيت الأبيض دونالد ترامب، وزعيم أقوى دولة في العالم، معادياً للإعلام، ويوبّخ المراسلين الصحفيين في بلاده، ويتهمهم ليل نهار بالكذب والتلفيق.

على مدى سنوات متتالية، تتربع النرويج على عرش الدولة الأفضل في صيانة حرّية الإعلام ضمن مؤشّر «مراسلون بلا حدود»، تليها هولندا، ثم أستونيا، فالدنمارك، وتحتلّ السويد المرتبة الخامسة. واللافت أنّ الدول الأوروبية الكُبرى، مهد الديمقراطية، مثل المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، لا تنافس على صدارة المؤشّر، أمّا الولايات المتحدة فتتراجع، وتحتلّ المرتبة الـ64 عالمياً من بين 180 دولة يشملها التقرير المثير للجدل.

يُقيّم تقرير مراسلون بلا حدود خمسة مؤشّرات: فهناك السياسي، ويسلّط الضوء على مدى استقلال وسائل الإعلام عن السلطة السياسية وتدخّل الحكومات في المحتوى الإعلامي. أمّا المؤشّر القانوني فيرصد حالة القوانين المُنظّمة للإعلام. ويدقّق المؤشر الاقتصادي في الضغوط المالية على وسائل الإعلام والتمويل السياسي. بينما يسعى المؤشّر الاجتماعي لقراءة الضغوط والبيئة المجتمعية. والمؤشر الأخير يتعلّق بالسلامة والأمن، ويرصد الانتهاكات الجسيمة، مثل قتل الصحفيين والاعتقالات، وكل أشكال تهديد السلامة المهنية.

واقع الحال أنّ العالم العربي لم يعد استثناءً في عدم الاهتمام بحرّية الإعلام، وعدم الاكتراث بتقارير المنظّمات الدولية؛ فمنظومة القواعد التي سادت عقوداً، منها القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والمعاهدات والاتفاقات الدولية، لم تعد تحظى بالأولوية.

كانت الدول قبل سنوات تستنفر قبل صدور التقارير الدولية، وتحاول تجنيد إعلامها لتبرير تراجعها في مؤشّرات الحرّيات، أمّا اليوم، فإنّها تسأل بسخرية واستنكار لكل العالم: ماذا فعلتم لدولة مارقة وعنصرية مثل إسرائيل، تقتل كلّ يوم الصحفيين، وتعتقلهم، وتعذّبهم في سجونها، ولا تنكر جرائمها، بل تمنع أمام الكاميرات إنقاذ الصحفيين الذين تستهدفهم طائراتها؟

والجواب: لا شيء. وتؤكّد منظّمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) أنّ العنف لا يزال مستمرّاً ومتزايداً ضدّ الصحفيين، والأخطر هو الإفلات من العقاب؛ إذ تشير الأرقام إلى أنّ 85% من جرائم قتل الصحفيين يفلت مرتكبوها من العقاب، وتحذّر لجنة حماية الصحفيين من تزايد أعداد الصحفيين السجناء حول العالم، وأنّ المعتقلات أصبحت أداةً لإسكات الصحافة.

في زمن التحوّلات العالمية، وتصدّر منصّات التواصل الاجتماعي المشهد، وانحسار حضور الصحافة المحترفة، وتعاظم مشكلات الأمن الوظيفي للصحفيين، لا تبدو الصورة المستقبلية مشرقةً أو آمنةً للإعلام، بل إنّ الجدران تتداعى من حولها.

الجماعة الصحافية في العالم لا تملك خيارات كثيرة سوى المواجهة والكفاح لإعادة الاعتبار لهذه المهنة المُقدَّسة، وهم يردّدون (مع عبدالعزيز المقالح) في كلّ لحظة: «سنظلّ نحفر في الجدار/ إما فتحنا ثغرة للنور/ أو متنا على وجه الجدار».

○ رئيس مركز حماية حرية الصحفيين بالأردن.

تحولات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط

بقلم:
د. عمرو حمزاوي ○

لا يمكن وصف النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط خلال العقدين والنصف الماضيين بمجرد تحول تدريجي في الأولويات أو تعديل في أساليب التدخل، بل إن مساره المعقد قد أعاد تعريف طبيعة القوة نفسها، ولا سيما حدودها.

في عام 2003 غزت الولايات المتحدة العراق، وفي عام 2026 تخوض الولايات المتحدة، إلى جانب إسرائيل، حربًا إقليمية مفتوحة النهاية، تمتد تداعياتها من غزة إلى إيران، ومن الخليج إلى شرق المتوسط. وخلال العقود الفاصلة بين هاتين اللحظتين المفصليتين انتقلت الولايات المتحدة من موقع القوة المهيمنة أحادية القطب، القادرة على إعادة تشكيل المنطقة بالقوة العسكرية المباشرة، إلى قوة تدير نفوذها عبر أدوات غير مباشرة، في ظل قيود صارمة تحد من قدرتها على اتخاذ إجراءات حاسمة. ويكمن الفرق الجوهري بين غزو العراق عام 2003 وغزو عام 2026 في أن الولايات المتحدة لم تعد تمتلك التفويض السياسي، أو الشرعية الدولية، أو حتى الإجماع الداخلي اللازم لشن حرب طويلة الأمد.

يشير تحليل نقدي لهذا المسار إلى أن هذا التحول هو تقليص انتقائي؛ فبدلا من تراجع خطي بسيط للقوة الأمريكية، يعيد التقليص الانتقائي توزيع أدوات النفوذ من دون إلغائها. فالولايات المتحدة لم تنسحب من الشرق الأوسط بقدر ما أعادت هندسة وجودها فيه: انخفاض ملحوظ في الوجود العسكري المباشر، يقابله وجود مكثف ومستدام في المجالات المؤسسية واللوجستية والاستخباراتية، فضلًا عن شبكات إمداد الأسلحة والتحالفات الأمنية الراسخة.

قبل غزو الولايات المتحدة للعراق كانت الولايات المتحدة لا تُضاهى عسكريًا واقتصاديًا ودبلوماسيًا في الشرق الأوسط. وطوال فترة الحرب الباردة سعت الولايات المتحدة إلى بناء السلام بين الدول المتحاربة، وسعت لتكون المورد الرئيسي للأسلحة لمعظم الدول، وعززت العلاقات الاقتصادية من خلال المساعدات والتجارة، وحافظت على علاقات دبلوماسية متينة.

وإلى جانب تفوقها العسكري الساحق، أسهمت هذه العوامل في تحقيق نجاح نسبي في الأيام الأولى لحرب العراق.

ومع ذلك، رغم تحقيق نجاح تكتيكي سريع في الإطاحة بنظام صدام حسين، واجهت الولايات المتحدة خسارة استراتيجية مُذلة، لم تكن ناجمة عن الافتراضات السياسية الخاطئة التي دفعت إلى نشر قواتها.

فقد افترض المسؤولون الأمريكيون أن إسقاط نظام بغداد سيمهد الطريق تلقائيًا لإعادة بناء دولة حديثة على غرار النماذج الليبرالية الغربية. لكن ما حدث فعليًا كان عكس ذلك تمامًا.

فقد أدى تفكيك مؤسسات الدولة العراقية -بما في ذلك الجيش والأجهزة الأمنية والإدارة البيروقراطية- إلى خلق فراغ مؤسسي هائل، سرعان ما تحول إلى ساحة صراع مفتوحة بين قوى داخلية وخارجية.

وفي هذا الفراغ، لم تكن الولايات المتحدة هي الفاعل الوحيد؛ إذ تدخلت القوى الإقليمية أيضًا لإعادة تشكيل المشهد، في مقدمتها إيران.

فمن خلال شبكة من الجهات الفاعلة غير الحكومية وتحالفات المليشيات، نجحت إيران في تحويل لحظة انهيار الدولة العراقية إلى فرصة استراتيجية لإعادة تعريف دورها الإقليمي.

وشكل هذا التحول نقطة تحول محورية في ميزان القوى الإقليمي؛ إذ لم يعد النفوذ يُقاس فقط بالوجود العسكري المباشر للقوى الكبرى، بل أيضًا بقدرتها على العمل من خلال شبكات غير نظامية داخل الدول المنهارة أو الهشة.

وفي أعقاب هذه المواجهة الحادة مع حدود القوة، قامت الولايات المتحدة بما قد يبدو، ظاهريًا، انسحابًا، لكنه يمكن وصفه بدقة أكبر بأنه إعادة توزيع للوظائف الإمبريالية. في ذروة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة كان أكثر من 170 ألف جندي أمريكي متمركزين في العراق وأفغانستان وحدهما. وبحلول عام 2012، وهو العام الأول بعد الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق، انخفض الوجود العسكري الإقليمي في المنطقة إلى حوالي 40500 جندي، ثم إلى 7500 جندي فقط بحلول عام 2025.

ومع ذلك، خلال الفترة نفسها، تضاعفت عمليات نقل الأسلحة السنوية وعدد المناورات العسكرية المشتركة. وعلى الصعيد الاقتصادي، وزّعت الولايات المتحدة مساعدات أكبر، بلغت ذروتها عند 42.6 مليار دولار في عام 2006 مقارنة بـ25.6 مليار دولار في عام 2003، كما ضاعفت الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة ثلاث مرات.

وهكذا، فبينما انخفض عدد القوات أعادت الولايات المتحدة توزيع النفوذ من خلال أشكال أخرى من المشاركة. ومع ذلك، فإن تأثير العراق على النفوذ الأمريكي يظهر بوضوح في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث كان التوافق الأمريكي مع الشركاء الإقليميين ضعيفًا للغاية، إذ بلغ 18.4% فقط في عام 2003، وانخفض إلى 12.9% في عام 2007، ولا سيما عند مقارنته بنسب الصين التي تجاوزت 80.%

ولم يتحسن التوافق إلا في عام 2009، حيث قفز إلى 25.5%، وهو ما يُعزى على الأرجح إلى تولي أوباما الرئاسة خلفًا لبوش.

كشفت تجربة العراق عن حدود ما يمكن تسميته وهم الهندسة الديمقراطية بالقوة؛ فبينما تصورت واشنطن أن الإطاحة بالنظام السياسي ستُفضي إلى نظام ديمقراطي مستقر، أثبت الواقع أن بناء الدولة ليس كذلك.

إنها ليست عملية تقنية يمكن فرضها من الخارج، بل هي عملية اجتماعية تاريخية معقدة تتطلب شرعية داخلية وتوازنًا دقيقًا بين السلطة والمؤسسات.

ونتيجة لذلك، لا تستطيع القوة العسكرية -مهما بلغ تفوقها التكنولوجي- بمفردها إعادة بناء مجتمع سياسي مستقر.

حدث التحول الأبرز في مسار القوة الأمريكية في أعقاب عام 2023، عندما دخلت المنطقة مرحلة جديدة من الصراعات المتداخلة -أو حروب الاستنزاف- بدأت بالحرب على غزة، وبلغت ذروتها في المواجهة المفتوحة مع إيران في الفترة 2026–2025.

وقد أثبتت هذه المرحلة بشكل قاطع أن التراجع الأمريكي لم يكن انسحابًا من إدارة الأزمات، بل انتقالًا نحو إدارة أزمات أكثر تعقيدًا وأقل قابلية للحل النهائي.

والأهم من ذلك، كشفت الحرب عن فجوة متزايدة الاتساع بين المصالح الاستراتيجية الأمريكية -وتحديدًا منع اتساع رقعة الصراع إقليميًا- وقدرة واشنطن الفعلية على التأثير في سلوك حليفتها الإسرائيلية.

ففي عدة منعطفات، تصرفت إسرائيل وفقًا لحسابات داخلية ضيقة تباينت مع التقييمات الأمريكية الأوسع نطاقًا بشأن الاستقرار الإقليمي.

وهكذا، كشفت حرب غزة عن تآكل القدرة على كبح جماح سلوك الحلفاء. بل إن سياسات إسرائيل نفسها أصبحت، في بعض الأحيان، مصدرًا مباشرًا لتعطيل السياسة الأمريكية في المنطقة.

ولم يكن هذا التوتر بين الحليف والداعم جديدًا؛ إلا أنه، خلال حرب غزة، اتخذ طابعًا أكثر حدة ووضوحًا، ما يعكس تحولًا هيكليًا أعمق في العلاقة الأمريكية الإسرائيلية نفسها.

في مراحل معينة من الصراع، لم تعد إسرائيل مجرد شريك استراتيجي، بل أصبحت أيضًا مصدرًا لتأجيج عدم الاستقرار الذي سعت واشنطن إلى احتوائه.

وقد قوّض هذا التناقض الهيكلي قدرة الولايات المتحدة على تقديم نفسها كوسيط محايد، أو حتى كقوة قادرة على فرض تسويات نهائية.

○ خبير في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي.

قصة مثيرة لفنان ثروته للدولة وأبناؤه بلا إرث!

بقلم:
نبيلة رجب

أب يهب ثروته للدولة ويحرم أبناءه السبعة. الخبر تداوله الناس في وسائل التواصل والجرائد ونشرات الأخبار، وشدّني كثيراً، لأن في هذه القصة ما يتجاوز الشهرة والملايين، وتطرح سؤالاً يسكن في كل بيت.

إبراهيم تاتليسس، إمبراطور الأغنية الشعبية التركية الذي بنى ثروة تُقدَّر بمئات الملايين من الدولارات، خرج من المستشفى وهو في الرابعة والسبعين من عمره بعد أن استأصل الأطباء مرارته، ووقف أمام الكاميرات وهو لا يزال يحمل أثر الوجع في وجهه. تحدّث باختصار وحسم، وأعلن وصيته للملأ وهو لا يزال يمشي على قدميه.

القصة جذورها أعمق من باب المستشفى. فصوته الشعبي رافق ملايين العرب والأتراك عقودا، وأغانيه لا تزال تُسمع في بيوت كثيرة حتى اليوم. رجل من هذا الحجم وصل به الأمر إلى أن يُعلن أمام الكاميرات قطيعته مع أبنائه. وهذا وحده يكشف عمق الجرح.

قبل هذا الإعلان بأشهر، كان النزاع قد وصل إلى المحاكم، حين طالب نجله الأكبر أحمد بتعيين وصيٍّ على والده بحجة أنه لم يعد قادراً على إدارة شؤونه. والأب الذي شقّ طريقه من الصفر، من فتى فقير في جنوب تركيا إلى رجل يمتلك الفنادق والعقارات والقنوات التلفزيونية، ردّ بدعاوى قضائية طالت نجله وحفيده معاً. الطعن في أهلية الأب وعقله القانوني هو من أشد ما يمكن أن يُوجَّه إلى إنسان بنى حياته كلها على الاعتماد على نفسه.

القانون التركي يكفل للأبناء حصة محجوزة في التركة لا تسقط بالوصية، ما يعني أن ما أعلنه الرجل أمام الكاميرات قد يكون مختلفاً عما ستقرره المحاكم في نهاية المطاف. غير أن السؤال الأهم يتجاوز حدود القانون إلى ما هو أثقل وأكثر إيلاماً: هل يملك الإنسان أخلاقياً أن يمحو أبناءه من حياته وهو لا يزال حياً يرى ويسمع؟

الأبناء لم يختاروا أن يولدوا لأب مشهور. وجاؤوا إلى هذه العلاقة من دون أن يختاروا شروطها. حين يقول الأب «لن يحصلوا على قرش واحد»، فهو يُعلن جرحا بلغ حدّ الانفجار أمام الملأ.

المال الذي يُوهب للدولة لن يُرمّم علاقة تصدّعت. والأب بدوره لم يختَر أن يجد نفسه في قفص الاتهام أمام أبنائه. من يُطعن في أهليته العقلية من صلبه يحمل جرحاً من نوع مختلف تماماً.

وثمة ما يستوقف أكثر.. المغني لديه سبعة أبناء. الخلاف القانوني نشأ مع أحدهم، والدعاوى طالت اثنين. فكيف يقع الحرمان على السبعة جميعاً بجريرة واحد أو اثنين؟ العقوبة الجماعية في القانون مرفوضة، وفي الأخلاق هي أشد إيلاماً. الأبناء الذين لم يُخطئوا يجدون أنفسهم في خانة واحدة مع من أشعل الخلاف. هل الغضب حين يعمى يُميّز بين مذنب وبريء؟

من يُحسن بناء الأعمال يعرف أن كل شيء يحتاج رعاية متواصلة. العلاقة مع الأبناء تحتاج هي الأخرى إلى بناء وحضور وحوار يسبق الخلاف. الآباء الذين يغرقون في ثرواتهم أحياناً يصلون إلى الوصية ليجدوا أمامهم غرباء يحملون اسمهم.

في مجتمعاتنا نتساءل أحياناً كيف وصلت الأسر إلى هذه النقطة. والإجابة في الغالب أن جذر المشكلة يتجاوز المال، إنها المسافة التي تتسع ببطء بين الناس داخل البيت الواحد حتى تصبح هوّة لا يردمها إرث ولا وصية.

ما الإرث الحقيقي الذي يتركه الإنسان خلفه؟ المال يُوزّع أو يُوهب أو تبتلعه الخلافات. لكن ما يبقى في ذاكرة الأبناء هو شيء آخر تماماً، طريقة أب في الحديث، لحظة وقف فيها إلى جانبهم، أو غياب طال حتى نسوا ملامحه. في بيوت كثيرة بيننا تدور هذه المعادلة بعيداً عن الأضواء، من دون كاميرات ولا محاكم ولا صحف، لكن بنفس الثمن.

الإرث الحقيقي لا يُكتب عند كاتب العدل. وربما كان الأجدى لتاتليسس ولكل أب يحمل جرحاً من أبنائه أن يتساءل قبل أن يوقّع: ما الذي أردت أن أكون في حياتهم، وما الذي كنت فعلاً؟

rajabnabeela@gmail.com